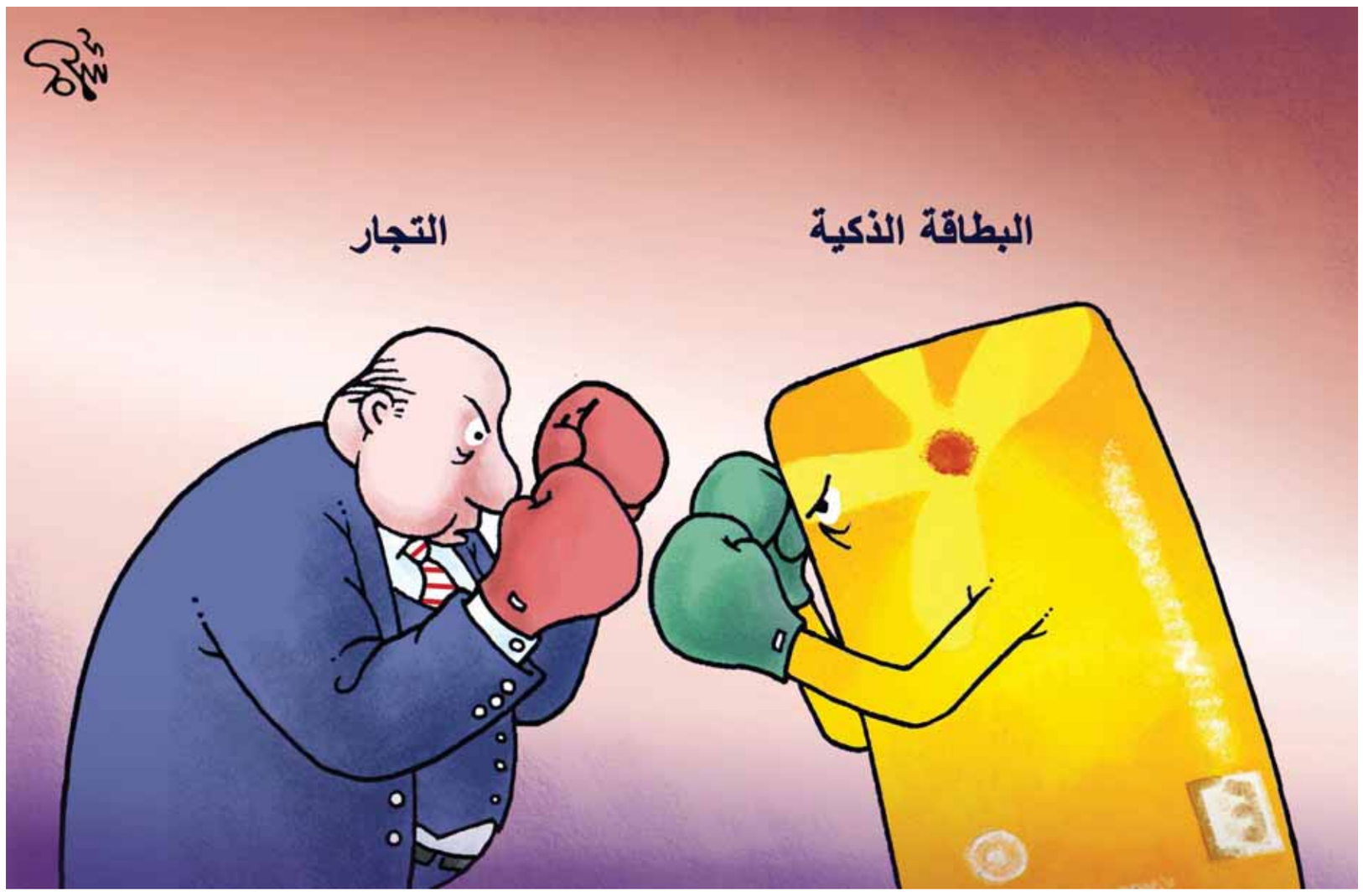

ثلاثة أعضاء قدامى رسبوا في فرع الجامعة

«البعث» يواصل انتخاباته في جامعة البعث والسويداء

| الوطن

تابعت الفروع الحزبية عقد مؤتمراتها الانتخابية حيث عقد فرع السويداء لحزب البعث العربي الاشتراكي مؤتمره بحضور الأمين العام المساعد للحزب هلال الهلال، وإشراف عضو القيادة المركزية ياسر الشوفي المشرف على الفرع.

ونقل الهلال تحيات ومحبة الأمين العام للحزب الرئيس بشار الأسد للمشاركين بالمؤتمر ولكافة أهالي محافظة السويداء التي كان يوليها اهتماماً ورعاية كبيرين. والتي قال إنها الصخرة البازلتية الأقوى في القلعة السورية.

وأشار إلى أن هذه الانتخابات كانت ضمن توجيهات القائد لتعزيز الحياة الديمقراطية في الحزب وإتاحة المجال أمام الجماهير لاختيار ممثليهم.

وشدد الهلال ضرورة اختيار العنصر النسائي والشبابي وإتاحة المجال أمامهم ليكونوا في هذه المواقع القيادية بالحزب.

وأفرزت الانتخابات فوز ٢٤ مرشحاً وهم «بسام الطويل، أنور الحسنية، إحسان أبو حجيلي، حسن الأطرش، روزانا الباسط، فوزات شقير، فراس أبو زيد، زياد أبو مغضب، عدنان مقلد، منيب الحسين، شاكر غانم، منصور ناصر الدين، صلاح النبواني، يحيى الصحناوي، أحمد حاتم، فؤاد الشاطر، ديانا نعيم، إيهاب حامد، بشار نصار، حكمت أبو غازي، باسل العيسى، نبال الظواهرة».

وفي فرع جامعة البعث لحزب البعث العربي الاشتراكي أفرزت الانتخابات عن رسوب ثلاثة أعضاء قدامى ونجاح اثنين فقط أحدهما أمين الفرع فائق شدود الذي جاء في المرتبة الأولى في عدد الأصوات في حين العضو السادس لم يرشح نفسه.

وبلغ عدد الناخبين في الانتخابات التي جرت أمس ٧٢ اختاروا ١٥ من أصل ٢٤ مرشحاً والفائزون هم» فائق شدود، بلال اليوسفي، عدنان عبد الرحمن الشيخ حمود، عماد مسوح، محمود حديد، زهور عبد الهادي، سامي عبد العزيز سلوم، إبراهيم إسماعيل، جابر الاستانبولي، توفيق المسعو، رامي نجيب ديب سارة، ياسمين طيبو، محمد ممتاز المدني، مصطفى المصري، طارق حسام الدين».

خلاف بين محافظة الريف و«الموارد المائية» على مكان السكن البديل

إبراهيم: العودة لبسّيمة بعد إنهاء المخطط التنظيمي ولا عودة إلى السكن العشوائي في عين الفيجة

| عبد المنعم مسعود

كشف محافظ ريف دمشق علاء إبراهيم أن التعامل مع منطقة بسيمة سيكون مختلفاً عنه مع بلدة عين الفيجة، مبيناً أن دراسة المخطط التنظيمي الذي تعده الشركة العامة للدراسات قد تم عرضه وهو في المراحل الأخيرة، مشيراً إلى أن التأخر يعود للطلب من الشركة الدارسة لحظ السكن البديل لبلدة عين الفيجة، مؤكداً أن الشركة تعد دراسة جديدة للسماح بالبناء على الحرم غير المباشر للنبع بشروط جديدة تضمنها وزارة الموارد المائية وتشرف عليها.

وبيّن المحافظ في تصريح لـ«الوطن» أن أضرار بلدة بسيمة قليلة مقارنة ببلدة عين الفيجة كذلك فإن عملية الاستملاك للحرمين المباشر وغير المباشر في بسيمة أقل منها في عين الفيجة، موضحاً أنه بعد إنهاء المخطط التنظيمي لبسيمة سيكون هناك قرار بعودة الأهالي.

وبيّن إبراهيم أن الاستملاك في عين الفيجة سيكون من قبل وزارة الموارد المائية وأنه سيكون هناك تعويض للأهالي بإنشاء سكن بديل، موضحاً أن هذا السكن هو محور الخلاف بين المحافظة ووزارة الموارد المائية ذلك أن المحافظة تريد اختيار منطقة السكن البديل ضمن عين الفيجة وتدرس إمكانية تقليص الحرم غير المباشر لإنشاء السكن البديل عليها، مبيناً أن هذه المرحلة من الدراسة ستنتهي خلال شهرين عبر تقليل الحرم غير المباشر بما يسهل عودة الأهالي.

وحول طول مدة انتظار الأهالي للعودة إلى منازلهم بين المحافظ أن الكشف على السلامة الإنشائية للأبنية من قبل المحافظة ونقابة المهندسين أثبت أن معظم المباني سواء في الحرم المباشر أم غير المباشر للنبع أم خارجهما مبان مدمرة بالكامل وتحتاج عودة الأهالي إليها إلى بنى تحتية وإعادة بناء من جديد، علماً أن المنطقة كلها منطقة مخالفات ولا يوجد مخطط تنظيمي ومن غير الممكن السماح للأهالي بالعودة إلى البناء العشوائي لذلك يجب إنجاز المخطط التنظيمي وعندما ينجز يمكن للأهالي العودة، موضحاً أن منطقة الحرم المباشر يمنع البناء عليها أما منطقة الحرم غير المباشر فيمكن البناء وفق الاشتراطات المطلوبة للترميم وليس للبناء الجديد.

ووفقاً للمحافظ فإن النقاش مع وزارة الموارد المائية يدور حول السماح من عدمه بالبناء على منطقة الحرم غير المباشر للنبع وهذا ما نطلبه من الوزارة بشروط تؤمن السلامة للنبع، أي أن نسمح بالبناء ونقوم بتنظيم المنطقة ونقوم بعملية التوزيع الإجباري على الأهالي البالغ عددهم نحو ٣ آلاف نسمة في المنطقة الممتدة من دير مقرن حتى بسيمة.

ووفقاً للمحافظ فقد عقد اجتماع مع المؤسسة العامة للإسكان العسكري لدراسة المخططات التنظيمية في كل من الحجر الأسود وداريا وحرستا حيث يتم دراسة تنظيمية لـ١٤٠ هكتاراً في داريا بالإضافة لدراسة المخطط التنظيمي المنفذ للمدينة لإجراء تعديلات علية إذا لزم الأمر، إضافة إلى دراسة تنظيمية أخرى لمدخل مدينة دمشق باتجاه ضاحية حرستا شرق الأوتستراد وغربه علماً أنه يوجد دراسة لشرق الأوتستراد سيتم تعديلها.

وأشار إبراهيم لوجود رؤية لدى المحافظة لتحسين هذا المدخل باعتبار أنه تم إنشاء مدينة للسيارات في الدوير وسيتم توظيف هذه المناطق بشكل جمالي وخدمي للمنطقة يؤمن الشكل اللائق لمدينة دمشق، ووفقاً للمحافظ فإن الدراسات التنظيمية ستشمل مدينة الحجر الأسود حيث إن التدمير طال معظم مناطقها، مبيناً أنه سيتم تقييم المخطط التنظيمي للمدينة للقيام بالتعديلات اللازمة إذا احتاج الأمر.

رئيس بلدية داريا مروان عبيد قال في تصريح لـ«الوطن» إن ما يجري من دراسات تنظيمية يأتي متوافقاً مع القانون ١٠ والذي ينظم إحداث المناطق التنظيمية ضمن المخططات، موضحاً أنه في داريا أحدثت ٤ مناطق تنظيمية وهي وسط المدينة والمنطقة الجنوبية الشرقية والمنطقة الغربية ومنطقة داريا الشرقية الواقعة يمين دوار الباسل، موضحاً أن عملية الدراسة التنظيمية ستتم لهذه المنطقة.

وقال عبيد: إن المخطط التنظيمي للمدينة صدر منذ عام ٢٠٠٥ لكنه لم يعمل به أما الآن وبعد أن أصبحت أغلب منازل هذه المناطق مدمرة فيجب تطبيق المخطط، ووفقاً لعبيد فإن ما يجري هو دراسات سيتم عرضها في النهاية على المجلس المحلي للمدينة وهو صاحب الكلمة في القبول أو الرفض أو التعديل للدراسة لذلك ليس هناك تنظيم أو تعديل على المخطط التنظيمي للمدينة.

فرج: طلبنا من المالية سلفة لتسديد الرواتب المسروقة

٤٠٠ معلم من مدارس قدسيا ومحيطها ينتظرون رواتبهم التي سرقت من معتمدهم منذ عامين

| محمود الصالح

أكد مدير التربية في ريف دمشق ماهر فرج أن المديرية تتابع تحصيل حقوق عدد من المعلمين في ريف دمشق والتي تمت سرقتها من معتمد الرواتب (ع – ش) في نيسان من عام ٢٠١٨.

وفي التفاصيل وردت شكوى لـ«الوطن» تتساءل عن مصير رواتب شهر نيسان من عام ٢٠١٨ التي لم تسدد لأصحابها من المعلمين، منذ ذلك الحين وحتى هذا اليوم، حيث أكدت إحدى المعلمات في اتصال مع «الوطن» وهي من مدرسة قدسيا الثالثة أنه وفي موعد تسليم رواتب المعلمين لشهر نيسان من عام ٢٠١٨ فوجئ المعلمون بأن معتمد الرواتب لمدارس قدسيا والهامة وجبل الورد قد تعرض للسرقة خلال ذهابه لتسليم الرواتب في هذه المدارس، ومنذ ذلك الحين وهم ينتظرون من تربية ريف دمشق أن تسلمهم رواتبهم من دون أي جدوى.

مدير التربية في ريف دمشق ماهر فرج أكد أن أحد معتمدي الرواتب تعرض للسرقة خلال قيامه بالذهاب إلى المدارس المنوط به تسديد رواتب المعلمين فيها، وتم تنظيم الضبط اللازم بحقه وأحيل إلى القضاء، وتم اتهامه بالتسبب بهدر المال العام والآن تمت إحالته إلى المحكمة المسلكية، ويقدر المبلغ بحدود ١٢ مليون ليرة سورية هي عبارة عن رواتب عدد من المعلمين يقدر عددهم بحدود ٤٠٠ معلم ومدرس في عدد من المدارس لم يستلموا رواتبهم عن شهر نيسان لعام ٢٠١٨، ونظراً لكون الموضوع قانونياً فقد تم انتظار صدور قرار قضائي حول الموضوع، وبعد صدور هذا القرار من المحكمة المختصة وتحميله المسؤولية القانونية للمعتمد المذكور، تمت مخاطبة وزارة المالية من خلال وزارة التربية لإلقاء الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة لهذا الشخص، وطلب سلفة من وزارة المالية على حساب هذه القضية لتسديد الرواتب التي سرقت، ومن ثم تقوم وزارة المالية بتحصيل المبلغ بطريقتها الخاصة، والتربية الآن بانتظار الحصول على هذه السلفة لتعيد الرواتب المذكورة إلى مستحقيها.

الدعم المركزي غائب عن فرع السورية للتجارة في الحسكة!

| الحسكة- دحام السلطان

أكد مصدر في فرع المؤسسة السورية للتجارة بالحسكة لـ«االوطن» حاجة الفرع إلى الدعم المركزي من إدارة المؤسسة الغائب عنها منذ أكثر من عام من السلع والمواد الاستهلاكية المختلفة.

ولفت المصدر إلى أن الأسعار من مصدرها في المركز تكون أرخص بكثير مما عليه الحال في الأسواق والقطاع الخاص الذي تتبع إليه تلك الأسواق، وبالتالي تحقيق هامش ربح بسيط سينعكس بدوره إيجاباً على المواطن، إضافة إلى تفعيل عنصر المضاربة على التجار والمستغلين والمحتكرين وتحقيق دور عامل التدخل الإيجابي برفع كتف عن المواطن وفق المتوافر والمتاح.

وأوضح أن فرع المؤسسة بحاجة إلى مختلف السلع الغذائية اللازمة للمواطن والمواد الاستهلاكية الأخرى، المنزلية والكهربائية والغذائية والمنظفات.

وفي السياق بين المصدر أن رقم المبيعات خلال العام الماضي بلغ ١,٣ مليار ليرة، وبزيادة أيضاً عن العام قبل الماضي الذي بلغت مبيعاته، مبلغ مليار و٦ ملايين ليرة، موضحاً أن المواد الاستهلاكية متوفرة بمختلف أنواعها.

وأوضح المصدر، أن فرع السورية في مدينتي الحسكة والقامشلي يتبع إليه ١٤ منفذاً، ويقوم بتأمين المواد الغذائية من خضر وفاكهة ولحوم ومواد استهلاكية أخرى لعدد من مؤسسات القطاع الحكومي في المحافظة.

كما يتم تأمين المواد الاستهلاكية الأخرى للمواطنين من العاملين في مؤسسات الدولة بالتقسيط، كما يمارس دوره في التدخل الإيجابي أثناء الأزمات الشديدة التي تحصل بشكل طارئ في السوق، والمرتبطة بفقدان بعض المواد الغذائية الأساسية كالسكر والزيوت النباتية وبأسعار منافسة عن السوق.

إضافة إلى بيع مادة الغاز المنزلي وبسعر ٢٢٠٠ ليرة للأسطوانة الواحدة، ومادة الخبز عبر منفذين في مدينة الحسكة وبسعر ١٢٥ ليرة لكيس الخبز الواحد، والمواد الغذائية الأخرى والمنظفات والمعلّبات والقرطاسية المتوافرة في المخازن والمستودعات التابعة لفرع المؤسسة.

وأشار المصدر في حديثه إلى أن حجم المشتريات بلغ خلال العام الماضي أكثر من ١,١ مليار مليون ليرة سورية، ووصل حجم هامش الربح إلى أكثر من ١٥٠ مليون ليرة في العام ذاته بحسب المصدر.

التشدد في شروط وضمانات القروض تحرم الصناعيين من تشغيل معاملهم في السويداء

| السويداء -عبير صيموعة

كثيرة هي الطرق والإجراءات التي تسعى إليها الحكومة الاقتصادية لمحاولة مواجهة تحديات التنمية إلا أن جميع تلك الإجراءات ما زالت قاصرة في جميع نواحيها لأنها تبحث عن حلول دون تشخيص الأسباب الحقيقية لكل إشكالية والسعي لإيجاد الحلول الجذرية لها والكفيلة بأن تكون اللبنة الأساسية للبناء الاقتصادي الصحيح.. وعلى سبيل المثال القروض الصناعية التي تفاجئ صاحب المنشأة الصناعية الراغب بها لتزويد منشأته بخطوط إنتاج جديدة بعدم الحصول على أي قرض إلا بعد استيراد الآلات والكشف عليها ضمن المنشأة حتى يصار إلى منحه نصف قيمتها فقط، ناهيك عن عدم وجود أي دعم أو تمويل من قبل المصرف المركزي لأثمان تلك الخطوط بالقطع.

وما يندرج على القروض الصناعية يندرج على كثير من المواد المستوردة التي يخضع ضمنها المورد لتحكم القطع الأجنبي في ظل غياب دعم البنك المركزي الأمر الذي يفرض بالضرورة رفع أسعار المستوردات كافة، طرداً مع أسعار القطع الأجنبي الممول لتلك المواد، لتقع المحاسبة على الحلقة الأضعف في السلسلة الإنتاجية الاقتصادية وهو التاجر؟ وهنا يجب إعادة النظر بجميع القرارات التي تسعى إليها الحكومة الاقتصادية والفريق الاقتصادي ودراستها دراسة دقيقة قبل ترجمتها إلى إجراءات على أرض الواقع للنهوض بالواقع الاقتصادي نهضة حقيقية وليست نهضة تنظيرية.

مصادر في المصرفين الصناعي التجاري أكدت «للوطن» ما يتعلق بشروط المنح للقروض الصناعية، مبينة أن ذلك بموجب تعليمات الإدارات العامة في دمشق وذلك من باب الحرص على توظيف المال المقترض في عمليات الإنتاج وضماناً لحقوق المصارف في استرداد قيمة الدين، إضافة إلى وجوب قيام المقترض حصراً بطلب القرض واستلامه شخصياً دون قبول وكالات ضمن عملية الاقتراض حصراً.

رئيس غرفة صناعة وتجارة السويداء فيصل سيف بيّن لـ«الوطن» أنه وبعد المطالبة المتعددة وبكل المذكرات الصادرة من غرفة التجارة أو من الاتحاد بإعادة تفعيل جميع القروض وجدولتها لضمان إعادة الحركة الاقتصادية في البلد لم تأت معظم القروض في كثير من جوانبها لمصلحة أصحاب المنشآت نظراً لكثرة الشروط والضمانات التي لا تتلاءم مع منشآتهم.

أما ما يتعلق بالقطع الأجنبي فرأى أن الحل بتأمينه لجميع المستوردين والمصنعين من خلال المصرف المركزي لأن تأمين القطع من السوق السوداء أو ما يعادله بالليرة السورية سينعكس سلباً على أسعار المواد كلها في الأسواق ويبقى المواطن في النهاية الخاسر الأكبر.

أهالي طلبة في حمص يشتكون تعرض أبنائهم للضرب ومن أسعار الدروس الخصوصية

مدير التربية لـ«الوطن»: ٦٠٠ شكوى تلقتها المديرية منها ٢٠٠ حالة ضرب وتعنيف من المدرسين

| حمص- نبال إبراهيم

تقدم عدد من أهالي طلبة بعض المدارس في مدينة حمص وريفها بشكاوى لـ«الوطن» تتعلق بتعرض بعض أبنائهم للضرب والتعنيف من بعض المدرسين على الرغم من أن هناك قانوناً يمنع الضرب في المدارس مهما كان السبب، كما تحدثت بعض الشكاوى عن أن بعض المدرسين يعطون المادة الدراسية بشكل سريع من دون الاهتمام بإيصال المعلومات لعقول الطلبة، الأمر الذي يدفع الأهالي إلى اللجوء للدروس الخصوصية التي أرهقت كاهلهم مع الظروف المعيشية الصعبة من جهة، وعدم وجود معيار أو رادع لتسعيرة هذه الحصص الخاصة من جهة أخرى، ووفقاً للشكوى فإن أسعار بعض الدروس الخصوصية باتت تصل إلى ما يزيد على ٥ آلاف ليرة سورية لبعض المواد وخاصة في مراحل الشهادات.

مدير التربية في حمص أحمد الإبراهيم أكد لـ«الوطن» أن كل مدرس يثبت عليه حالة الضرب والتعنيف بحق طلابه يتم توجيه عقوبة مسلكية بحقه وينقل خارج ملاك المدرسة، كاشفاً أن المديرية عالجت ما يزيد على ٦٠٠ شكوى هاتفية أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي (الواتس) خلال العام الدراسي الجاري معظمها تعلق بالضرب والتعنيف وسوء معاملة مدرسين واعتراض المعلمين على التنقلات.

وبين مدير التربية أنه تم إثبات نحو ٢٠٠ حالة ضرب وتعنيف من مدرسين خلال هذا العام وتم معالجتها بالعقوبات والنقل من المدرسة.

وأوضح الإبراهيم أن الدروس الخصوصية ممنوعة منعاً باتاً في المنازل مهما كان السبب، كما أنها ممنوعة خلال الدوام الرسمي وكل مدرس يقوم بإعطاء دروس خصوصية خلال الدوام الرسمي أو في المنازل سواء كان في منزله أم في منزل الطالب يحال إلى الرقابة الداخلية ويفرض بحقه العقوبات وفق القوانين والأنظمة.

وكشف الإبراهيم أن كل مدرس يحصل على موافقة رسمية أصولاً من مديرية التربية يحق له بإعطاء المادة التي يدرسها بعدد ٦ ساعات خارج أوقات الدوام الرسمي في مدرسة خاصة أو معهد خاص مرخص أصولا وفق المراسيم المعمول بها، منوها بأنه خلال العام الدراسي الحالي لم ترد أي شكوى حول ذلك حتى تاريخه، على حين تم معاقبة ٣ مدرسين في العام الدراسي الفائت للعمل في معاهد خاصة من دون الحصول على موافقة.

وشدد الإبراهيم على ضرورة تقدم أهالي الطلبة وأولياء أمورهم بشكوى خطية للتربية حول أي حالة تقصير أو استغلال بالدروس الخصوصية في حال وجودها ليتم تدقيقها ومعالجتها على الفور.